Distr.: General
7 March 2001

# الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون
البند ٣٠ من جدول الأعمال

[Start]

**قرار اتخذته الجمعية العامة**

**[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/55/L.68 وAdd.1)]**

## ٥٥/٢١٦ - تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

**إن الجمعية العامة،**

**وقد نظرت** في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وإضافته بشأن تعبئة موارد إضافية لتنمية أفريقيا: دراسة بشأن تدفقات الموارد عموما إلى أفريقيا[١]،

**وإذ تشير** إلى قرارها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وإلى قراراتها ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/١٤٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٣/٩٠ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن تنفيذ البرنامج الجديد، وكذلك إلى قرارها ٥١/٣٢ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد،

**وإذ تضع في اعتبارها** تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، المقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة في عام ١٩٩٨[٢]، وقرارها ٥٤/٢٣٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، فضلا عن توصيات الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٣] الذي أنشأته الجمعية العامة لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام،

**وإذ تشير** إلى أنه على الرغم من أن المسؤولية الأساسية لتنمية أفريقيا لا تزال تقع على عاتق البلدان الأفريقية، فإن للمجتمع الدولي مصلحة في تلك التنمية وفي دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان في ذلك الصدد،

---

(١) A/55/350 و Add.1.

(٢) A/52/871-S/1998/318.

(٣) انظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥** (A/55/45).

**وإذ ترحب** بجهود ومبادرات الأمم المتحدة الأخيرة في أفريقيا، ولا سيما اجتماع مجلس الأمن الذي تناول فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، والجزء السابع من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٤] المتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادى والاجتماعي الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠٠١ ، فضلا عن الاجتماعات الأخرى بشأن التنمية التي ستتناول مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا، من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي يستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠١، والحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، واستعراض مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعد ١٠ سنوات،

**وإذ ترحب أيضا** بالشراكة القوية القائمة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية من خلال إعلان القاهرة وخطة العمل[٥]، فضلا عن اتفاق كوتونو وما ينطوي عليه من التزامات مالية، المبرم في حزيران/يونيه ٢٠٠٠[٦] بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، التي تتشكل من بلدان أفريقية أساسا،

**وإذ ترحب كذلك** بالدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك إعلان بيجين وبرنامج التعاون الصيني الأفريقي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي اعتمده منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وقانون الولايات المتحدة بشأن النمو والفرص في أفريقيا، فضلا عن المؤتمر الوزاري لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا بشأن متابعة تنفيذ برنامج عمل طوكيو[٧]، والمقرر عقده في ٢٠٠١ أو في أوائل ٢٠٠٢،

**وإذ تلاحظ بقلق بالغ** عبء الدين الذي تعاني منه كثير من البلدان الأفريقية حيث تواصل خدمة الدين استنزاف الموارد المحدودة المخصصة للتنمية،

**وإذ تؤكد من جديد** ضرورة إدماج البلدان الأفريقية في نظام التجارة الدولية عن طريق إبراز أهمية القيام، على الصعيدين الوطني والدولي، بتهيئة بيئة تؤدي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع التجارة الدولية بوصفهما محركين للنمو والتنمية،

**وإذ تعرب عن قلقها** إزاء الاتجاهات الآخذة في التراجع عموما لتدفقات الموارد إلى أفريقيا، وبخاصة انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، التي أعاقت بشدة، في جملة أمور، تنفيذ البرنامج الجديد في حينه،

**وإذ تعترف** بالحاجة الماسة إلى حدوث زيادة كبيرة في تدفقات الموارد المالية إلى أفريقيا لدعم تنفيذ الأنشطة الإنمائية في البلدان الأفريقية،

---

(٤) أنظر القرار ٥٥/٢.

(٥) A/54/855-E/2000/44، المرفقان الأول والثاني.

(٦) أنظر www.acpsec.org.

(٧) A/53/559-S/1998/1015، المرفق الأول.

١ - **تحيط علما مع التقدير** بالتقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وإضافته بشأن تعبئة موارد إضافية من أجل تنمية أفريقيا: دراسة بشأن تدفقات الموارد عموما إلى أفريقيا[١]؛

٢ - **تسلم** بضرورة زيادة وتشجيع الجهود التي تبذلها الكثير من البلدان الأفريقية لتعزيز التقدم المحرز في المجالات التي تشمل الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك وضع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، والنهوض بالقطاع الخاص، وتعزيز عملية إرساء الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني، والحكم التشاركي والشفاف والخاضع للمساءلة وسيادة القانون، فضلا عن زيادة الاهتمام بالبعد البشري، وخاصة التعليم، والمنظور الجنساني، والسكان، والصحة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعو إلى ذلك؛

٣ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء إحراز تقدم محدود في كثير من المجالات الأخرى، مثل القضاء على الفقر، والوقاية من الأمراض المعدية كالملاريا والسل، وبوجه خاص وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومعالجتها، ومكافحة الجفاف والتصحر، والزراعة والإنتاج الغذائي، والأمن الغذائي، وتنمية البنية الأساسية، والقدرة المؤسسية للتعاون والتكامل الإقليميين، والبيئة والتنمية، ومنع نشوب الصراعات وإدارتها وفضِّها؛

٤ - **تحث** على تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون تأخير وشطب جميع الديون الثنائية الرسمية لتلك البلدان في سياق القضاء على الفقر، في مقابل إلتزامها بالحد من الفقر كجزء من استراتيجيتها الإنمائية العامة، وتلتمس دعم المجتمع الدولي لتخفيف عبء ديون البلدان الأفريقية بطريقة شاملة وفعالة؛

٥ - **تشدد** على الحاجة الملحّة إلى تيسير الإدماج الكامل للبلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي، وتدعو في هذا الصدد إلى بذل جهود مستمرة لتعزيز سبل وصول السلع التي تتسم بأهمية تصديرية للاقتصادات الأفريقية إلى الأسواق ودعم الجهود الرامية إلى تنويع وبناء قدرات العرض، وترحب في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولا سيما من خلال اتفاق كوتونو المبرم بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ[٦]، وقانون الولايات المتحدة بشأن النمو والفرص في أفريقيا؛

٦ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان المتقدمة النمو التي وافقت على اعتماد هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما، وحققت هذا الهدف، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد بتعزيز بلوغ الهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما، أن تفعل ذلك، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نموا في أفريقيا؛

٧ - **تحث** جميع الدول، والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنظمات المتعددة الأطراف، والصناديق الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة وبرامجها، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، على السعي بقوة متجددة، على سبيل الاستعجال، إلى تحقيق الغايات والأهداف المجسَّدة في البرنامج الجديد؛

٨ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مؤسسات التعاون الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، كفالة الاضطلاع بأنشطة المساعدة الإنمائية في أفريقيا بطريقة أكثر تنسيقا لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والأثر والنتائج الملموسة بقيادة البلدان المتلقية؛

٩ - **تؤكد من جديد** قرارها ٣٢/٥١ الذي يعترف بالمبادرة الخاصة بشأن أفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة بوصفها الذراع المنفِّذ للبرنامج الجديد، وتلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرز حتى الآن، وتدعو الأمين العام إلى مواصلة جهوده لتعزيز هذه الآلية بغية تمكينها من تنسيق ومواءمة مبادرات الجهات الفاعلة في مجال التنمية في أفريقيا، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة وضع نهج متكامل للأمم المتحدة لأفريقيا؛

١٠ - **تؤكد من جديد أيضا** ما قررته في قرارها ٣٢/٥١ بشأن إجراء استعراض وتقييم نهائيين للبرنامج الجديد في عام ٢٠٠٢، وفقا لأحكام الفقرة ٤٣ (هـ) من الفرع الثاني من مرفق القرار ١٥١/٤٦؛

١١ - **تدعو** الأمين العام إلى تشجيع إشراك منظمة الوحدة الأفريقية بشكل وثيق في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وما بعدها ومتابعته وتقييمه، بما في ذلك إجراء استعراض نهائي لتنفيذ البرنامج الجديد في عام ٢٠٠٢؛

١٢ - **تشدد** على أهمية إجراء تقييم مستقل ورفيع المستوى، لدى التحضير لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد؛

١٣ - **تؤكد من جديد**، في هذا الصدد، أهمية وضع مجموعة من مؤشرات الأداء لقياس التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الجديد؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقييما مستقلا وموضوعيا للبرنامج الجديد إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢، آخذا في اعتباره هذه المؤشرات؛

١٥ - **تؤكد من جديد** ما قررته في قرارها ٢٣٤/٥٤ بشأن النظر في دورتها السادسة والخمسين في الطرائق اللازمة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد، مع مراعاة استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد، والاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٩[٨]، والمقرر ٢٧٠/١٩٩٩، اللذين اعتمدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩، والجزء السابع من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

**الجلسة العامة ٨٨**
**٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠**

---

(٨) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣** (A/54/3/Rev.1)، الفصل الخامس، الفقرة ٦.